أنباء مصرية

السيسي يوجه بإدراج حضانات الأطفال ضمن أنشطة قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة

جانب من اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي مع د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء والمسؤولين

القاهرة ـ خديجة حمودة

وجه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بترسيخ الهدف الأساسي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال والشباب في بناء الشخصية وتطويرها لتكون قادرة على مواجهة الحياة والتفاعل الإيجابي مع المجتمع في مرحلة ما بعد التخرج من مؤسسات الرعاية، ومن ثم أهمية صياغة برامج متابعة لهم، وتوفير كافة الدعم المالي اللازم في هذا الإطار، وذلك على نحو يتيح الدمج الكامل لهم في المجتمع وحصولهم على كافة حقوقهم.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي، امس مع د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، ود.محمد معيط وزير المالية، ونيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، واللواء أمير سيد أحمد مستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمراني، واللواء محمد أمين مستشار رئيس الجمهورية للشؤون المالية.

ووجه الرئيس بإدراج حضانات الأطفال ضمن الأنشطة التي تتمتع بمزايا قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بما يمنحها تسهيلات ومزايا ضريبية وحوافز أخرى خاصة بتوصيل المرافق وتدريب العاملين وفقا للقانون، كما وجه الرئيس بالإسراع في عملية منح تراخيص مؤقتة للحضانات غير المرخصة لحين توفيق أوضاعها الإدارية.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي بأن الاجتماع تناول «متابعة نشاط مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ومنظومة حضانات الأطفال، وكذلك النشاط الخيري لصندوق تحيا مصر».

من جانبها، استعرضت نيفين القباج جهود الدولة في تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية في إطار الاستراتيجية الوطنية للرعاية البديلة للأطفال والشباب على مستوى الجمهورية، والتي ترتكز على عدة محاور تشمل تطوير المؤسسات الخاصة برعاية الأطفال والكبار بلا مأوى، وإنشاء قواعد بيانات مدققة لتلك المؤسسات، وإطلاق تطبيق منصة إلكترونية متخصصة بالشراكة مع وزارة الاتصالات، فضلا عن مساندة تلك الفئات من الأطفال والشباب بعد التخرج في مؤسسات الرعاية، بهدف دعم فرص الدمج المجتمعي، بالإضافة إلى محور تطوير بيئة تشريعية داعمة لتلك الجهود.

كما تم استعراض منظومة عمل حضانات الأطفال المرخصة وغير المرخصة على مستوى الجمهورية، وخطة العمل الخاصة بتطوير هذه المنظومة، والتي ستعتمد على ميكنة ترخيص الحضانات، والربط الإلكتروني مع الجهات المعنية، وإنشاء قواعد بيانات شاملة عن المنظومة، إلى جانب إتاحة فرص تمويلية لرفع كفاءة الحضانات.

كما تطرق الاجتماع إلى عرض نشاط حملة «أبواب الخير» التي أطلقها صندوق «تحيا مصر» خلال شهر رمضان المعظم لدعم الفئات الأولى بالرعاية والعمالة غير المنتظمة على مستوى الجمهورية، وذلك من خلال قوافل الإمداد بالمواد الغذائية، والتي تهدف إلى توزيع مليون وجبة إفطار على مدار الشهر بالتعاون مع الجمعيات الأهلية، إلى جانب توزيع الملابس الجديدة قبل حلول عيد الفطر المبارك.

«الشيوخ» يرفض نظام الثانوية العامة الجديد

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

في سابقة تعد الأولى من نوعها أعلن مجلس الشيوخ في جلسته امس برئاسة المستشار عبدالوهاب عبدالرازق رفضه لمشروع قانون الثانوية العامة الجديد المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981. وأبدى عدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ، رفضهم لمشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981، والمحال إلى المجلس من مجلس النواب، والذي يهدف إلى تعديل نظام المرحلة الثانوية العامة ليصبح بنظام الـ 3 سنوات، مؤكدين أنه يزيد العبء والضغط النفسي على الطلاب والأسر المصرية.

من جانبه، هاجم د.طارق شوقي، وزير التربية والتعليم، نظام الثانوية العامة القائم، قائلا إن هدف الوزارة هو تغيير هذا النظام وهدمه بالكامل، لأنه يخرج أجيالا غير متعلمة وغير مؤهلة لدخول الجامعة. ووجه شوقي انتقادا إلى لجنة التعليم بمجلس الشيوخ بأنها لم تخاطب الجهة المنوطة، وهي الوزارة قبل إعداد تقريرها ورفض مشروع القانون، مما تسبب في بلبلة الرأي العام.

واتهم طارق شوقي أولياء الأمور بأنهم وراء مقاومة النظام الجديد للثانوية العامة، لأنهم يريدون الحفاظ على نظام آمن يضمن وصول أبنائهم إلى الجامعة بطرق سهلة وآمنة.

وأشار شوقي إلى أن الوزارة بالنظام الجديد تحارب الغش الذي انتشر بشكل كبير في نظام الثانوية العامة القائم، فهذا النظام الطلاب يعتمدون فيه على الدروس والغش، ويقدم جيلا حاصلا على شهادة، ولكنه غير متعلم أو مؤهل. وأوضح شوقي أن نسبة الغش في الامتحانات تصل إلى 85٪، نظرا لفقدان الرغبة في التعلم، موضحا أن الدولة تتكلف مليارا و300 مليون جنيه، لمواجهة ظواهر الغش.

وأشار شوقي إلى أن رئيس الجمهورية طلب أن يكون نظام الامتحانات إلكترونيا، وسنقوم بتنفيذ ذلك.

أنباء سورية

أصيب بـ «كورونا» قبل أسبوعين وفنانون وناشطون ينعون «سنديانة الثورة»

الموت يُغيّب المعارض البارز ميشيل كيلو

لمشاهدة القيديو
ميشيل كيلو

وكالات: توفي الكاتب والمعارض السوري البارز ميشيل كيلو أمس، بعد معاناة مع المرض فاقمتها إصابته مؤخرا بفيروس كورونا في العاصمة الفرنسية (باريس).

ونعى نشطاء وسياسيون وفنانون معارضون سوريون وعرب الكاتب الكبير، الذي توفي عن عمر ناهز 81 عاما.

وأعلنت إذاعة «مونت كارلو» الفرنسية في خبر عاجل أمس أن الكاتب والمعارض السوري توفي بعد إصابته بفيروس «كورونا المستجد كوفيد-19».

ثم توالى النعي بين النشطاء السوريين، حيث نشر نصر الحريري، رئيس «الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية» عبر حسابه في «تويتر»، تغريدة نعى من خلالها ميشيل كيلو، وعزى عائلته بفقدانه.

وقال مدير «المركز العربي للأبحاث»، عزمي بشارة، من خلال تغريدة عبر حسابه في «تويتر»، «رحل عن عالمنا الصديق ميشيل كيلو، المثقف والمناضل الجسور».

وكان كتّاب وفنانون تناقلوا خبر إصابة كيلو بفيروس «كورونا» منذ أكثر من أسبوعين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وقال المخرج مأمون البني، عبر صفحته الشخصية في «فيسبوك» حينها، «ميشيل نعرف أنك قوي وأنك ستفتك الفيروس».

وقالت الممثلة والمخرجة واهة الراهب «رحل الصديق العزيز والمفكر ميشيل كيلو بعد صراعه الباسل مع «كورونا»، رحل سنديانة الثورة السورية التي اتكأت عليها آمال كبيرة كآماله برؤية سورية حرة مستقلة خالية من الاستبداد ونظام الطغاة، رحل دون تحقيق حلمه لكنه باق في ذاكرتنا محفزا الأمل فينا لنبقى على العهد».

وقال الممثل عبد منلا «وداعا ميشيل كيلو.. كل يوم يزداد وزن الألم ويتسع الفراغ».

ولد «ميشيل كيلو» في مدينة اللاذقية عام 1940 في أسرة مسيحية لأب شرطي وربة منزل، وعاش طفولته في أسرته وبرعاية من والده الذي كان واسع الثقافة، تلقى كيلو تعليمه في اللاذقية وعمل في وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ويشغل كيلو منصب رئيس مركز حريات للدفاع عن حرية الرأي والتعبير في سورية.

وكان أحد أبرز المعارضين للنظام، وهو ناشط في لجان إحياء المجتمع المدني وأحد المشاركين في صياغة إعلان دمشق، وعضو سابق في الحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي، ومحلل سياسي وكاتب ومترجم وعضو في اتحاد الصحافيين السوريين.

وتعرض كيلو للاعتقال في السبعينيات دام عدة أشهر، سافر بعدها إلى فرنسا حتى نهاية الثمانينيات، نشر بعض الترجمات والمقالات، ولم يستأنف نشاطه بوضوح حتى حلول ربيع دمشق.

واعتقل ثانية في 2006، ويشير بعض المراقبين إلى أن اعتقاله جاء على خلفية توقيعه على إعلان بيروت ـ دمشق في 2006.

وأحيل للقضاء العادي، ثم جرى تحويله ليحاكم أمام المحكمة العسكرية. وفي مايو 2007 أصدرت المحكمة حكما عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام بعد إدانته بنشر أخبار كاذبة وإضعاف الشعور القومي والتحريض على التفرقة الطائفية، وتم الإفراج عنه بعد خمسة أيام على انتهاء حكمه بالسجن ثلاث سنوات.

وكان الكاتب السوري قد وجه رسالة لكل السوريين وهو على سرير المرض في معاناته الأخيرة، دعا فيها الشباب والشابات السوريين إلى التمسك بالحرية وعدم التخلي عنها.

مرشحان بحاجة لتأييد 35 عضواً من مجلس الشعب لكل منهما

«المحكمة العليا» تتلقى أول طلبات الترشّح للرئاسة

عواصم ـ وكالات: بدأت المحكمة الدستورية العليا في دمشق أمس تسلم أول طلبات الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية المقررة في 26 مايو المقبل، وفق ما أفاد الإعلام الرسمي.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» أن رئاسة مجلس الشعب تبلغت من المحكمة الدستورية العليا تقدم شخصين بطلب ترشحهما إلى منصب رئيس الجمهورية الذي يبدو محسوما سلفا لصالح الرئيس بشار الأسد، في انتخابات وصفتها المعارضة بـ «المسرحية الهزلية».

ولقبول الطلبات رسميا، يتعين على كل مرشح أن ينال تأييد 35 عضوا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب البالغ عددهم 250، والذي يتمتع حزب البعث الحاكم بأغلبية ساحقة فيه.

والمرشحان، أحدهما عضو سابق في مجلس الشعب والآخر سبق أن قدم طلب ترشح مماثل خلال الانتخابات الرئاسية الماضية عام 2014، غير معروفين على نطاق واسع في سورية.

وبحسب ما نقلت «سانا»، فإن مجلس الشعب تبلغ قرار عبدالله سلوم عبدالله، تقديم نفسه ليحظى بثقة 35 عضوا من مجلس الشعب، كشرط لخوض الانتخابات كمرشح، إلى المحكمة الدستورية العليا.

وعبدالله بحسب ما ذكر رئيس المجلس حمودة صباغ، من مواليد حي المزرعة بدمشق عام 1956. وشغل المرشح منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب سابقا.

وهو عضو في حزب «الوحدويين الاشتراكيين» وشغل عدة مناصب فيه، منها أمين فرع ريف دمشق للحزب وعضو المكتب السياسي فيه.

وأعلن صباغ عن تبلغه من المحكمة العليا، قرار مرشح ثان بترشيح نفسه، اسمه محمد فراس ياسين رجوح.

وهو من مواليد دمشق حي المزة فيلات غربية عام 1966، كان تقدم لمجلس الشعب في 2014 لخوض الانتخابات كمرشح خامس.

وهو مهندس ورجل أعمال، ينشر صوره مع نجوم الفن والتمثيل والإعلام في سورية، من أمثال دريد لحام وزهير رمضان وغيرهم.

ويحتاج المرشحان موافقة 35 عضوا من مجلس الشعب لتقديمهم رسميا إلى المحكمة الدستورية العليا.

وتحل الانتخابات فيما تشهد سورية أزمة اقتصادية خانقة خلفتها سنوات الحرب، فضلا عن الانهيار الاقتصادي المتسارع.

أنباء لبنانية

الفرزلي يدعو الجيش لتسلم السلطة وإرسال الرئيس إلى بيته.. وجريصاتي يرد: جيشنا ليس جيش نظام

تظاهرتان «مع وضد» القاضية المتمردة أمام قصر العدل

الجيش يفض اشتباكا بين مؤيدين للقاضية غادة عون وداعمين للنائب العام التمييزي غسان عويدات (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر ويوسف دياب

في مثل هذا اليوم من الاسبوع الفائت، كان «التدقيق الجنائي» محط الكلام لدى الفريق الرئاسي الباحث عن ثغرة للمزايدة وإخفاء ما لديه من تحالفات وتطلعات، وقد انحسرت موجة «التدقيق» بعد اعتماد البطريرك بشارة الراعي معادلة: تشكيل الحكومة أولا، والتدقيق الثانية، واضطرار الفريق الرئاسي الى الالتزام بالمعادلة البطريركية، بعدها تحولت الأنظار الى تعديل مرسوم تحديد الحدود المائية الجنوبية للبنان، بما يضيف الى البلد مساحات مائية زاخرة بالنفط والغاز، يتعين سحبها من جوف الحوت الاسرائيلي، ليتبين لاحقا ان اثارة الترسيم ارتبطت بالتحضيرات المقصودة لاستقبال الموفد الأميركي ديفيد هيل، بما يعبر له عن عواطف مكبوتة تجاه الادارة الأميركية الجديدة.

والآن، لا حديث يعلو فوق ما يحدث داخل الجسم القضائي، انطلاقا مما يوصف بتمرد القاضية غادة عون على رؤسائها، واعلانها الالتزام بما تقرره لها رئاسة الجمهورية مباشرة، في أول خروج من نوعه عن التراتبية القانونية، يشهدها القضاء اللبناني، والذي جر السلطة الثالثة في الدولة الى المستنقعات السياسية، فالشعبية التي ظهرت أمس، على صورة تظاهرة للتيار الحر امام قصر العدل في بيروت، دعما للقاضية عون، تقابله تظاهرة مضادة للمعارضة الشعبية، دعما لرئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود، والنائب العام التمييزي غسان عويدات اللذين يتوجهان لإخراج القاضية عون من سلك القضاء.

وقلل مصدر قضائي من سلبيات تأخير اتخاذ قرار حاسم بهذا الصدد، مشيرا إلى أن المجلس «أبقى جلساته مفتوحة إلى حين التوصل إلى قرار جامع يضع حدا للانقسام الحاصل ويحول دون انفجار الوضع القضائي برمته». وفيما ترددت معلومات عن اعتراض عضوين في مجلس القضاء الأعلى محسوبين على العهد، على أي قرار تأديبي أو زجري ضد القاضية عون، أكد المصدر القضائي لـ «الأنباء»، أن المجلس «تريث في إصدار بيان أمس، لأنه قرر استدعاء القاضية عون، للاستماع اليها ومساءلتها عن سبب عدم التزامها بقرار رئيسها (عويدات) بكف يدها عن الملف المالي، وإصرارها على اقتحام مكاتب شركة «مكتف» للصيرفة، رغم إحالة هذا الملف إلى المحامي العام الاستئنافي القاضي سامر ليشع، بعد قرار عويدات بإعادة توزيع الأعمال لدى قضاة النيابة العامة في جبل لبنان»، لافتا إلى أن المجلس «ينتظر استكمال بعض الإجراءات، ويراهن على حصول تطور إيجابي يحول دون اللجوء إلى اتخاذ قرار تأديبي بحق القاضية عون» اليوم.

وبالرغم من إعلانها الاستمرار بالتحقيق في الملف، أعلن مصدر في النيابة العامة التمييزية لـ «الأنباء»، أن «الأسلوب الذي لجأت اليه القاضية غادة عون، لجهة التمرد على قرار النائب العام التمييزي، والدخول إلى مكاتب شركة «مكتف» عبر الكسر والخلع، أساء إلى التحقيق القضائي الذي أوكله عويدات الى القاضي ليشع، خصوصا وأنه طلب منه اتخاذ كافة الإجراءات القانونية التي يقتضيها التحقيق».

كل هذه التطورات، العفوي منها او المفتعل، وضعت الملف الأساس في المرحلة الراهنة، الا وهو ملف تشكيل الحكومة في زاوية النسيان.

وهذا الوضع الانهياري، حدا بنائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي الى مطالبة الجيش، ولأول مرة، بتسلم زمام السلطة وتعليق الدستور، ولكن برضا مختلف الأطراف ! كما طالب «الجيش بحل مجلس النواب ومجلس الوزراء وبإرسال رئيس الجمهورية الى البيت».

ورد المستشار الرئاسي سليم جريصاتي على الفرزلي برسالة قال فيها «خفف من غلوك، ولا تقحم الجيش في ما ليس فيه، في حين أنك تنزه النفس عن إقحام القضاء في السياسة والسياسة في القضاء، إذ إن الجيش والقضاء هما من الأركان الثابتة لمفهوم الدولة، كل في دائرة اختصاصه والتزاماته».

وأضاف «جيشنا ليس جيش النظام، بل جيش الشرعية الدستورية، ودستورنا لا يتم تعليقه عند كل مفترق أو مفصل قاس من حياتنا العامة، ورئيس الجمهورية يبقى طيلة ولايته رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، ولا نغالي إن قلنا أنه يبقى الركن إن خانتنا أركان».

القاضية أليس شبطيني لـ «الأنباء»: محاربة الفساد تبدأ من فوق

القاضية أليس شبطيني

بيروت ـ زينة طبّارة

رأت وزيرة المهجرين السابقة القاضية أليس شبطيني، أنه عندما تتدخل السياسة بالقضاء، وعندما تمر التعيينات القضائية بالسلطة السياسية، وتقوم على قواعد طائفية ومذهبية، فمن البديهي ان تنتهي الأمور، كما أنتهت عليه أمام شركة مكتف للصيرفة، فالنار لا تشتعل إلا باحتكاك حراري مباشر، وما دام السياسيون في مواجهات متواصلة ضمن لعبة الكر هنا والفر هناك، فلا شيء سيمنع انزلاق البلاد الى المساوئ ووقوعها بالتالي في المحظور.

ولفتت شبطيني في تصريح لـ «الأنباء»، إلى ان القاضية غادة عون، ربما تجاوزت الحدود، وعلى التفتيش القضائي وحده ان يوضح ملابسات ما حصل، وما آل إليه الادعاء على شركة مكتف للصيرفة، علما ان النيابات العامة الاستئنافية والتمييزية في لبنان وكل العالم، تمثل السياسة القضائية للدولة، ووظيفتها تحريك الدعاوى والادعاء، لكن ادعاءها على هذا او ذاك، لا يعني الإدانة والمحاكمة، إنما يعني تحويل الملف موضوع الادعاء إلى قاضي تحقيق، ومنه إلى القاضي الجالس الذي يقرر باسم الشعب اللبناني براءة المدعى عليه من عدمها.

من هنا تعتقد شبطيني، بأنه إذا كانت القاضية غادة عون، قد ادعت سياسيا على شركة مكتف للصيرفة، فهذا يعني ان ادعاءها يرتكز على دعم الجهة السياسية التي تنتمي إليها، علما ان مدعي عام التمييز غسان عويدات، يتعاطف بدوره مع رئيس الحكومة المكلف، لكن انتماء عون الى فريق سياسي، وتعاطف عويدات مع فريق آخر، لا يعني إطلاقا ان كامل الجسم القضائي مسيس، وان كل القضاة اصبحوا ملحقين وتابعين لهذا الفريق السياسي وذاك.

وردا على سؤال، أكدت شبطيني انه لو أقرت التعيينات القضائية كما صدرت عن مجلس القضاء الأعلى برئاسة القاضي سهيل عبود، لما كانت الأمور قد انحدرت عموديا بهذا الشكل الفوضوي والفاضح، فالقاضية عون «عصبية»، ولا تعترف بوجود هرمية قضائية، وبقضاة أعلى منها درجة ومرتبة، ومدعومة مباشرة من رئاسة الجمهورية، ومن رئيس التيار الوطني الحر الوزير السابق جبران باسيل، بدليل انها عندما طلب منها ان تستقيل، رفضت تقديم استقالتها لغير رئيس الجمهورية، مشيرة من جهة ثانية وبمعرض ردها على السؤال، الى ان عدم وجود مؤازرة أمنية للقاضية عون، فهذا يعني انها أقدمت على الدخول الى شركة مكتف، بصفتها الحزبية وليس القضائية، وبالتالي فإن المطلوب اليوم بعد هذا المشهد المرفوض أمام وداخل شركة مكتف للصيرفة، وانطلاقا من مبدأ حكم المؤسسات وفصل السلطات، ان يخضع التفتيش القضائي وحده، وبمعزل عن التدخلات السياسية، القاضية عون للمساءلة، فإما ان يدينها، وإما ان يبرئها من الأخطاء والتجاوزات المنسوبة إليها.

وختمت شبطيني مشيرة الى ان محاربة الفساد تبدأ من فوق وليس من أسفل الهرم، على ان يتم في المقابل، ليس فقط إقرار قانون استقلالية القضاء، إنما تطبيقه ثم تطبيقه ثم تطبيقه، لأن البلاد، أي بلاد، بدون قضاء حيادي مستقل، مصيرها السقوط في الفوضى حيث تكون الجهالة سيدة المواقف والأحكام، «لبنان يحتضر»، ولابد من عملية جراحية إنقاذية، تبدأ باستقلالية القضاء، ولا تنتهي بمحاسبة ومحاكمة الفاسدين.